

محضر ندوة عامة

مع السيد الدكتور/ عبد الهادي القصبي

رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب

الثلاثاء ٣١ أكتوبر ٢٠١٧

عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين ندوة عامة في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠١٧ بمقر الجمعية بالجيزة ، برئاسة المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية ، والمستشار / محمود فهمي رئيس لجنة التشريعات الاقتصادية ، وحضور السيد الدكتور / عبد الهادي القصبي - رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب ، والمستشار / محمود فوزي - مستشار السيد رئيس مجلس النواب المصري ، وحضور المهندس / عبد الحميد الدمرداش - رئيس المجلس التصديري للحاصلات الزراعية ومجموعة من السادة رؤساء مجلس إدارة والمدراء التنفيذيين من ممثلي منظمات الأعمال المصرية كالتالي :

١. الجمعية المصرية البريطانية للأعمال
٢. الجمعية المصرية لشباب الأعمال
٣. الجمعية المصرية للائتمان وإدارة المخاطر
٤. الجمعية المصرية للإستثمار المباشر
٥. جمعية إتصال
٦. جمعية الصداقة المصرية اللبنانية لرجال الأعمال
٧. جمعية المحاسبين والمراجعين
٨. جمعية تنمية وتطوير الصادرات البستانية Heia
٩. جمعية رجال أعمال الإسكندرية
١٠. جمعية مستثمري السادس من أكتوبر

وذلك بهدف مناقشة وإستعراض

" قانون الجمعيات الجديد والآثار المتوقعة من تطبيقه على منظمات الأعمال المصرية في أداء

دورها الاقتصادي والمجتمعي "

وقد بدأ الإجتماع بكلمة المهندس علي عيسى - رئيس الجمعية ، مرحباً بالدكتور / عبد الهادي القصبي - رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب ، والمستشار / محمود فوزي - مستشار السيد رئيس مجلس النواب المصري ، وقد أكد سيادته على أهمية هذا اللقاء لمناقشة " قانون الجمعيات الجديد والآثار المتوقعة من تطبيقه على منظمات الأعمال المصرية في أداء دورها الاقتصادي والمجتمعي " .

وقد أكدت سيادته بأن الجمعيات الأهلية ومنظمات الأعمال المصرية الممثلة خلال هذا اللقاء، هي الكيانات التي تعمل في مجال الإقتصاد لرفع معدلات التنمية الإقتصادية في مصر والترويج للإستثمار، مشيراً بأن هذه الجمعيات تمثل المستثمرين من ممثلي قطاع الأعمال في مصر.

وقد أشار سيادته بأن جمعية رجال الأعمال المصريين دائماً ما تتبع منهج الحوار مع السادة المسؤولين بالحكومة المصرية للوصول للهدف المرجو منه الصالح العام لمصر أو الوصول لإتفاق وسط بين الطرفين، حيث أن كافة لقاءات ومناقشات الجمعية لم ولن تهدف إلى الهجوم ولكنها تهدف إلى التوضيح لما فيه الصالح العام.

ثم بدأ الدكتور / عبد الهادي القصبي - رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوى الإعاقة

بمجلس النواب، كلمته شاكراً السادة الحضور على دعوته لهذا اللقاء الهام، وقد أشار سيادته إلى قانون الجمعيات الجديد مؤكداً على أهمية صدور مثل هذا القانون لتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في مصر، مشيراً بأن الدولة قد حاولت منذ عام ٢٠١٢ أن تقوم بإصدار قانون الجمعيات، حيث تم عمل ٣٦ مسودة حتى الآن والذين بائوا بالفشل، ويرجع ذلك للضغوط الداخلية والخارجية لعدم صدوره.

وقد أكد سيادته على أهمية دور المجتمع الأهلي والمدني في التكاتف مع الحكومة المصرية لتحقيق أهداف الدولة المرجوة، مشيراً بأن مجلس النواب قد حرص على التواصل مع منظمات المجتمع المدني بشكل غير مسبوق للتداول والمناقشة حول قانون الجمعيات الأهلية الجديد.

وقد أشار سيادته بأنه تم بحث أسباب المقاومة المستمرة لصدور قانون الجمعيات الأهلية الجديد، حيث أكد أنه خلال الفترة الأخيرة وخاصة فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تم إتخاذ الجمعيات الأهلية كمظلة لإحداث الفوضى والإرهاب في مصر، حيث أنها اعتُبرت وسيلة للنفاذ لزعة الأمن القومي المصري وإحداث فتنة طائفية وإستهداف الشخصيات العامة، ذلك إضافة على إستطاعة دخول أجانب إلى الأراضي المصرية ببطاقات رقم قومي مصرية وتلقيهم للتمويل من الخارج لإستغلالها تحت مسمى حلقات تدريب وحملات إنتخابية، ومن هنا تبين أن العمل الاهلي في مصر قد تم إستغلاله ليكون ستاراً لهذه الأغراض.

وقد أكد سيادته بأن الحكومة المصرية في أشد الإحتياج لدور منظمات المجتمع المدني وخاصة المنظمات العاملة في مجال التنمية الإقتصادية، لضرورة تكاتف دورها مع دور الحكومة في رفع معدلات النمو الإقتصادي، لذا فقد كان التوجه المقصود من قانون الجمعيات الأهلية الجديد هو التمييز بين الجمعيات الأهلية التي تعمل على التنمية الإقتصادية والأخرى التي تهدف زعزعة الأمن القومي المصري.

وقد أشار سيادته إلى المقاومات والإعتراضات التي صدرت من قبل الدول الخارجية وممثليهم بسفاراتهم في مصر والإتحاد الاوروبي إضافة إلى ممثلي الكونجرس الأمريكي، حيث أكدت تلك الجهات على إعتراضها التام لصدور قانون الجمعيات الأهلية الجديد، وهو الأمر الذي يؤكد على وجود مقاصد خارجية ضد الأمن القومي لمصر، والتي يحاول هذا القانون القضاء عليها.

ثم أكد سيادته أن قانون الجمعيات الأهلية الجديد لم يمس أية إتفاقيات دولية، بل أن الهدف الرئيسي منه هو المحافظة على أمن وإستقرار الدولة والمحافظة على مصالح وحقوق الطرف الآخر، لذا كان من الضروري وضع بعض الضوابط التي تحافظ على الأمن القومي، وبما لا يعطل عمل الجمعيات الأهلية التي تعمل لصالح الدولة وإقتصادها القومي.

وفي نهاية كلمته أكد سيادته بأنه لا مانع من تعديل بعض المواد التي لا تمس الصالح العام للدولة، كما أن رئاسة مجلس الوزراء ومجلس النواب على أتم الإستعداد لتوضيح أية مواد أو موضوعات غير واضحة ضمن اللائحة التنفيذية للقانون .

ثم تم فتح باب المناقشة حول أهم الملاحظات والتعليقات المتفق عليها مسبقاً من قبل منظمات الأعمال المشاركة على بعض مواد قانون الجمعيات الجديد ولائحته التنفيذية وطرحها على الدكتور / عبد الهادي القصبي - رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب .

وقد تم الإتفاق على مجموعة من النقاط التي سيتم إعطاؤها أولوية لوضعها في الإعتبار عند صدور اللائحة التنفيذية للقانون . (**مرفق**)

ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / علي عيسى - رئيس مجلس إدارة الجمعية بشكر الدكتور / عبد الهادي القصبي - رئيس لجنة التضامن الاجتماعي والأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة بمجلس النواب، والمستشار / محمود فوزي - مستشار السيد رئيس مجلس النواب المصري، على حضورهم لهذا اللقاء المثمر، مؤكداً على تمني منظمات الاعمال التي شاركت خلال اللقاء بوضع الملاحظات والتعليقات التي تم تناولها في الإعتبار عند وضع اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية الجديد.